شارك الاف الاشخاص، بينهم اسلاميون، الاحد في تظاهرات جرت بسلام في الدار البيضاء والرباط وطنجة تلبية لدعوة حركة 20 فبراير التي تطالب باصلاحات سياسية جذرية وبمزيد من العدالة الاجتماعية، كما افاد مراسلو وكالة فرانس برس.

وسارت في مقابل هذه التظاهرات المعارضة تظاهرات اخرى موالية للنظام، من دون ان تقع اي اشتباكات بين الجانبين.

وفي الدار البيضاء سار الاف المتظاهرين في حي سيدي عثمان الشعبي مرددين هتافات تدعو الى اعتماد "دستور ديموقراطي" والى تحقيق "عدالة اجتماعية اكبر".

والى جانب متظاهري حركة 20 فبراير شارك في هذه التظاهرة ناشطون من حركة العدل والاحسان، الحركة الاسلامية المحظورة ولكن تغض السلطات الطرف عنها.

وحركة 20 فراير التي ولدت في غمرة حركات الاحتجاج العربية مطلع العام، تضم اضافة الى اسلاميي حركة العدل والاحسان، "ناشطين عبر الانترنت" مستقلين وناشطين من اليسار المتطرف.

وهتف المتظاهرون في الدار البيضاء "لا لتراكم الثروة والسلطة" و"يحيا للشعب" وهتافات اخرى مناهضة لجهاز الاستخبارات العامة.

وفي الوقت نفسه جرت تظاهرة مضادة في حي سيدي عثمان نفسه شارك فيها المئات من الموالين للنظام الذين رفعوا صور الملك محمد السادس. وفصلت بين التظاهرتين قوات الامن التي انتشرت بكثافة.

وهتف المتظاهرون الموالون للنظام "يحيا الملك" وانشدوا الشيد الوطني.

اما في الرباط العاصمة فشارك حوالى الف شخص من حركة 20 فبراير في تظاهرة في وسط المدينة قابلتها ايضا تظاهرة مضادة شارك فيه عدد مماثل من الموالين.

وافاد مراسل وكالة فرانس برس ان رجال دين قالوا انهم يؤيدون الدستور الجديد جاؤوا من جنوب المملكة للتظاهر في العاصمة.

وفي طنجة في شمال البلاد تظاهر الالاف بسلام في حي بني مكادة مطالبين بمزيد من الديموقراطية وبظروف معيشية افضل، كما افاد مراسل فرانس برس.

وتستمر حركة 20 فبراير في تظاهراتها رغم ان نتيجة الاستفتاء الشعبي حول الاصلاح الدستوري الذي عرضه الملك محمد السادس جاءت لصالح المقترح الملكي باغلبية ساحقة ناهزت 98% من المغربيين.

وكانت حركة 20 فبراير دعت الى مقاطعة الاستفتاء على غرار ثلاثة احزاب يسارية صغيرة

ولكن هذة القوى لم تحصل على التأييد ، كاتأييد الذي اطاح بالزعماء الذين ظلوا فترات طويلة في الحكم في مناطق اخرى من العالم العربي وذلك الى حد ما لان الملك يحظى باحترام معظم المغاربة ولكنها اثارت اكثر احتجاجات ضد الادارة في المغرب منذ عشرات السنين

و إن كان من المتوقع ان يسلم الملك محمد السادس وهو حليف وفي للغرب بعضا من سلطاته لمسؤولين منتخبين بموجب دستور جديد تمت الموافقة عليه في استفتاء جرى في وقت سابق من الشهر الجاري. ولكنه سيحتفظ بدور في القرارات الاستراتيجية.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 18/07/2011
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com